اقتصاد

فوق الطاولة

نهوض الأفكار الميتة!

علي محمود هاشم

في أكثر التخمينات ملائكية، ثمة سوء فهم مازال يكتنف طروحات نخبتنا التجارية حول المعضلات الأساسية التي يعانيها الاقتصاد الوطني.

وإن لم يكن التجار وحدهم من يتحملون المسؤولية عن ذلك، إلا أن تصديهم بين شهر وآخر لما بات أشبه بـ«مهمتهم المقدسة» في إعادة هندسة المخاطر التي يحفرها التهريب على جسد الاقتصاد، وتكرار اتهاماتهم الخفيفة لهيكلية التجارة الخارجية، إنما يثير الحنق حول طروحاتهم البديلة في تبييض قوائم المنع من الاستيراد وما يكتنفها من استهزاء بالمنعكسات الاجتماعية لهذا الطراز من التطلعات.

خلال الأسبوع الماضي، تجددت «نوبة» الهجوم على السياستين التجارية والجمركية عبر جبهتين متزامنتين في آن معاً، لدفعهما للقبول بالبيانات الجمركية القديمة وإلا: فإطلاق الاستيراد.. هكذا -ببساطة- تم إحياء الأفكار الميتة من مدافنها القديمة، قبل إرسالها للحكومة على شكل طردين تم توشيتهما بالخيارين الشقيقين المعروفين، والمملّين لكثرة تكرارهما: غض النظر عن المهربات، أو السماح باستيرادها؟!

الطردان كلاهما، تم تسليمهما بشكل متزامن، وصل الأول إلى وزير المالية على شكل شكوى تنطوي على رزمة خفيفة من الانتقادات المتوقعة لأداء العناصر الجمركية والتلمحيات المبطنة بضرورة «احترام» للبيانات الجمركية القديمة التي لطالما شكلت جسراً عريضاً لشرعنة تدفق الموجات العارمة من المهربات خلال أقسى مراحل الحرب التي عصفت بالاقتصاد الوطني، أما الآخر، فاستمعت له الحكومة شفهياً على شكل خطاب مطول ملخصه: تعديل لوائح التجارة الخارجية والسماح «باستيراد كل ما يهرب ولا ينتج محليا»!

قد يكون سلك الجمارك من النوع «اللبّيس» الذي لا يمكن الدفاع عنه دون خسائر، لكن من قال إن هذا الطراز من السلطات يتوجب به أن ينام على ذراع التجار ويتجاذب معهم قصائد العشق؟! ومع ذلك، فالأمر لا يتعلق بممارسات بعض عناصره التي تعد خسارة مقبولة، قياساً بالجوانب الاحتماعية الخطيرة التي تطوق رقبة للاقتصاد الوطني المتأرجح -راهناً- أعلى حافة سحيقة، ولا ينقصه سوى دفعة صغيرة ليتدحرج منها!

فالخطر الحقيقي للتهريب في هذا الوقت من عمر الاقتصاد، ليس في تسلله خارج القنوات الجمركية، بل في تدفقه داخل الحدود باعتباره شكلاً من الاستيراد، وهو لذلك ينطوي على جميع مخاطر تنمية الطلب المحلي على السلع المستوردة المغرقة في الكمالية، «صناعة السيارات» مثالاً، في الوقت الذي يعاني فيه ميزان المدفوعات، ومن ضمنه الميزان التجاري، رضوضاً ترخي بآلامها المزمنة على المفاصل الهشة لليرة السورية.

ولأن تجارنا لا يعرفون الخسارة، على عكس حركة التاريخ، فإن ثمن التبدلات النقدية عادة ما تدفعه الشرائح الأكثر هشاشة، وفي مقدمهم ذوو الدخل المحدود ممن لا يزال الاقتصاد بحاجة ماسة إليهم للدفاع عنه في الثغور التي تتسرب منها الحرب الاقتصادية براً وبحراً وجواً، الأمر الذي يفترض -منطقيا- الحفاظ على قدرتهم المعيشية بالحد الأدنى، أقله لحين انتهاء الحاجة إليهم؟!

طروحات التجار المتجددة لتحويل التهريب إلى أحد مشتقات الاستيراد، تتلاقى مع ظهير فكري يقبع داخل أروقة المؤسسة الحكومية، ومع ذلك، فثمة ما يطمئن -نسبياً- حيال المؤشرات المتتالية التي تؤكد بأن الحكومة باتت على دراية فائقة بمحدودية خياراتها، وخاصة بعدما صقلت الخضات الأخيرة معارفها جيداً حول مصيرية الخيارات الإنتاجية.

اتفاقيات يا رضى المطاعم ورضى المالية!

العدي لـ«الوطن»: ١٠ بالمئة من رسم الإنفاق الاستهلاكي يصل إلى خزينة الدولة و٩٠ بالمئة إلى جيوب التجار

عبد الهادي شباط

يعتبر العديد من العاملين في الإدارة الضريبية لدى وزارة المالية أن تطبيق المرسوم ١٩ لعام ٢٠١٧ خياراً نموذجياً لتحصيل رسم الإنفاق الاستهلاكي، لكونه يمثل أحد المنافذ التهرب الضريبي المهمة، التي تحرم الخزينة من أرقام كبيرة.

وفيما يخص المطاعم، ابتكرت المالية فكرة إبرام اتفاقيات (بالتراضي) للإفصاح عن أرقام عملهم، ثم حساب رسم الإنفاق الاستهلاكي بناء على ذلك، الأمر الذي لاقى رواجاً، إذ أقبل أغلب أصحاب المطاعم على تلك الاتفاقيات، والمالية بدورها تشعر بالإنجاز لكونها رفعت رقم تحصيلاتها مقارنة بالفترات السابقة، لكن يبدو هناك خلل ما، تكشفه الأرقام المفصح عنها، بخصوص رقم الأعمال المقدّر، ما يكشف عن عملية أشبه بقوننة أو تشريع للتهرب الضريبي.

البداية من حلب، إذ صرح مدير ماليتها لـ«الوطن» مؤخراً بأن ٩٧ منشأة إطعام أبرمت اتفاقيات مع المالية، وتم الاتفاق على حجم أعمال شهري ٢٦٧ مليون ليرة، أي بوسطي ٢,٧٥ مليون ليرة لكل منشأة شهرياً، أي ٩١,٧ ألف ليرة سورية يومياً، وهو رقم قليل جداً قياساً إلى حجم أعمال مطعم في اليوم، إذ يمكن لأربع طاولات أن تغطيه، ولا يتخطى ١٠ طاولات في المطاعم الشعبية، ما يفتح باب الأسئلة حول حجم الأعمال غير المنظورة في تلك الاتفاقيات، فينطبق على المبالغ المتفق عليها المثل الشعبي «من الجمل أذنه»، واحتمال وجود محاباة لأصحاب المطاعم مقابل زيادة رقمية في تحصيل المالية، وهذا قد يبرر تلهف أصحاب المطاعم لعقد تلك الاتفاقيات.

«الوطن» حملت تلك التساؤلات إلى رئيس قسم المحاسبة في كلية الاقتصاد في جامعة دمشق الدكتور إبراهيم العدي، الذي اعتبرها شرعنة للفساد، وتمثل حالة إذعان ورضوخ لرغبة أصحاب المنشآت، فمن غير المقبول أن يلزم الزبون بدفع رسم الإنفاق الاستهلاكي، وبالمقابل يكون صاحب المنشأة مخيراً بعقد اتفاقية تناسبه وترضيه مع الدوائر المالية، ومن ثم فإن الخاسر الأول هو الخزينة العامة للدولة، على حين المستفيد من هذه الاتفاقيات هما التاجر وبعض العاملين في الدوائر المالية.

وقدّر العدي أن معدل ما يتم توريده للخزينة العامة من رسم الإنفاق الاستهلاكي لا يتعدى ١٠٪ مما يحصله التجار وأصحاب المنشآت السياحية مثل المطاعم والملاهي والمقاهي، على حين يذهب ٩٠٪ منه لجيوبهم، ورأى أن توجه المالية لتنفيذ مثل هذه الاتفاقيات يظهر عجزاً عن ابتكارها لحلول عملية وواقعية، وفي حال عدم قدرة المالية على ضبط تحصيل هذا الرسم يكون الأفضل إلغاؤه، منوهاً بأن لا داعي لتطبيقه بشكل مشوّه لا يخدم المصلحة العامة.

وعن رؤيته لحل هذه المشكلة، بيّن العدى أن المالية تعمل بعقلية الموظف ولا تتجه لتوسيع أفقها ورؤيتها، ومن ذلك عدم إشراك الكثير من الأكاديميين المختصين، مبيناً أنه يمكن أن يكون إصدار طابع خاص بالإنفاق الاستهلاكي تبيعه المالية لأصحاب المنشآت الذين يقومون بدورهم بلصقه على الفاتورة، بحيث يتم إصدار طوابع بقيم مختلفة تغطي مختلف شرائح الفواتير، مثال طابع خاص للفاتورة من قيمة ١٠ آلاف ليرة وطابع للفاتورة من قيمة ٢٠ ألف ليرة وغير ذلك، مؤكداً أن مثل هذه الطوابع تلزم صاحب المنشأة بشراء طوابع تعادل رسم الإنفاق الذي يتم تحصيله من الزبون.

من جهته، دافع مدير لدى وزارة المالية عن إبرام الاتفاقيات مع أصحاب منشآت الإطعام السياحية، مشدداً على أنها خطوة مهمة، وانعكست بشكل واضح في زيادة معدلات التحصيل والإيرادات التي تم تحقيقها، وخاصة لجهة مقارنة هذه التحصيلات مع ما كان يتم في السنوات السابقة، قبل تطبيق هذه الاتفاقيات، التي وصفها بأنها كانت زهيدة.

وفي تصريح لـ«الوطن» بينت مصادر في المالية أن تلك الاتفاقيات رفعت معدلات التحصيل من رسم الإنفاق الاستهلاكي في دمشق وحدها بأكثر من ثلاثة أضعاف، كما وفرت الكثير من الوقت والجهد على الدوائر المالية، وسمحت لها بالتركيز على تنفيذ العديد المهام المالية الأخرى.

وأسهمت تلك الاتفاقيات بالحد من العامل الشخصي في تحديد رسم الإنفاق الاستهلاكي وانتهاء حالات الفساد التي كانت تترافق مع عمليات التحصيل، ونوّهت بأن تلك الاتفاقيات تجدّد كل ستة أشهر، ما سمح بمرونة ومراعاة لوضع المنشأة وما يطرأ عليها من تغيرات وتحديد رقم العمل بناء على واقع عمل المنشأة، وبما يحقق المصلحة المشتركة لطرفي الاتفاقية، وخاصة أن تحديد رقم العمل الشهري يتم تحديده وفق عدة معايير لدى المالية، مثل مكان ومنطقة المنشأة السياحية وطبيعة التأهيل السياحي والخدمات التي تقدمها.

«المالية»: اتفاقيات الرسم حسّنت معدلات التحصيل وأنهت الفساد

لإنقاذ اقتصادنا من المزاجية

رأي لأيمن قدور

لفت نظري خبر افتتاح الدكتور مأمون حمدان وزير المالية – رئيس مجلس المحاسبة والتدقيق للدورة التدريبية التي تقيمها جمعية المحاسبين القانونيين للراغبين في التقدم لامتحان نيل شهادة المحاسب القانوني ٢٠١٩، وفي هذه المناسبة أود قول بضع كلمات من خلال خبرتي خلال السنوات العشر الماضية، ومن باب النقد البنّاء والمحبة لوطني العزيز سورية، أولاً، لموظفي وزارة المالية ولجميع المحاسبين القانونيين ومن يتلهف للحصول على هذه الشهادة، وسوف أختار عنواناً لكلماتي «لنسعى لإنقاذ اقتصادنا من المزاجية».

تم سابقاً صدور تعليمات للشركات المحدودة المسؤولية والمساهمة بأنه يجب أن يكون لديها محاسب قانوني يشهد بصحة ما يقوم به المحاسبون في هذه الشركات، فلماذا لا تصدر تعليمات مماثلة لمراقبي الدخل ودائرة الأرباح الحقيقية باعتماد شهادة المحاسب القانوني وإيضاحاته الخاصة بحسابات هذه الشركات وعدم إهمال جهود هؤلاء المحاسبين القانونيين ورمي تصديقهم وشهادتهم عرض الحائط، لأن عدم إصدار تعليمات كهذه يجعل عمل مهنة المحاسبين القانونيين متناقضة، وأصبحت مهنة تجارية وليست ذات دور رقابي وتدقيق محاسبي، بل في كثير من الأحيان لها دور وحيد هو مساعدة الشركات على الهروب من تقديرات أرقام العمل السنوية البعيدة عن الواقع، والتي تتصف بالمزاجية من بعض مراقبي الدخل، وأحياناً من رؤسائهم، وبحجة التعليمات الموجهة لهم من تحت الطاولة.

أصدقائي المحاسبين القانونيين إذا لم تعملوا مع الجهات المعنية على استصدار تعليمات ملزمة بالاعتراف بالحسابات المصدق عليها منكم فاعلموا أن مهنتكم لن يكون لها قيمة فعلية، وستصبح شهادات تدقيق المحاسب القانوني مثلها مثل أي سلعة تجارية تباع وتشترى.

وطننا بحاجة لتطوير منهجية العمل بهذا المجال، وإبعاد المزاجية عن طرح الضريبة وتقدير أرقام الأعمال السنوية، لأن وضع معايير واضحة ومنطقية لطريقة فرض الضريبة هي السبب الرئيس في استمرار عمل رؤوس الأموال والاستثمارات في سورية، وإلا، فستكون النتيجة هروبها خارج الوطن وعدم تشجيع استقطاب الأموال الموجودة في الخارج، وهذا ما سوف يتسبب بشلل اقتصادي سنصاب به في السنوات القريبة.

مدير في «الكهرباء» لـ«الوطن»: مشروع العدادات الذكية مريح للمواطن ويقطع الشك بعمل المؤشرين

قصي أحمد المحمد

صرّح مدير في وزارة الكهرباء لـ«الوطن» بأن مشروع العدادات الذكية الذي تعمل الوزارة على تنفيذه حالياً له أهمية كبيرة، لكونه يقطع الشك بعمل المؤشرين، وخاصة في موضوع الأخطاء التي كانت تحدث في التأشير.

ولفت إلى أن العدادات الذكية التي سيتم تطبيقها خلال المرحلة القادمة تتميز بأنها الأقل احتمالاً للتلاعب، إذ يمكن قراءتها عن بعد من خلال ربط شبكي أو عن طريق الاتصال بها بواسطة بشرائح خاصة بها، مبيناً أن قراءة العدادات الذكية المسبقة الدفع مهمة جداً لكونها مريحة للمواطن بالدرجة الأولى، ومريحة لعمل الشركات أيضاً، ما يوفر الكثير من الجهد، لافتاً إلى أن ذلك يبعد الشك عن قارئي العدادات، مؤكداً أن هذا المشروع هو لمصلحة الشركات دون أي شك.

وأشار إلى أنه سيتم برمجة هذه العدادات لاحقاً وفقاً لصفة الاستثمار لكل مشترك، سواء كان تجارياً أم منزلياً أو مراكز تحويل، موضحاً بأن الفروقات هي بسهولة التلاعب بالعدادات الميكانيكية التقليدية.

وبيّن أن هذا النظام يساعد على معرفة كمية استهلاك العداد شهرياً بدقة، الأمر الذي يحلّ أي خلاف أو شك ما بين المواطن والشركة، لكون البيانات الموجودة على كل عداد هي دقيقة، ويتم معرفتها من خلال سحب العداد وفحصه بالمخبر، ما يمكن ذلك من معرفة ما إذا كان العداد تم التلاعب به أم لا أيضاً.

وأوضح أن مشروع العدادات الذكية يمكن برمجتها لتكون على اتصال مع العداد العام الموجود في المركز الرئيس لها، وبالتالي يتم توجيه تبعيتها لكل مركز وتحديد كمية الفاقد فيه بشكل منفصل عن غيره.

وكان صرّح مدير المؤسسة العامة لتوزيع الكهرباء عبد الوهاب الخطيب لـ«الوطن» عن توجه وزارة الكهرباء لإطلاق مشروع نظام الإدارة والتحكم بالعدادات الإلكترونية الذكية بتقنية «AMI» التحتية المتقدمة للعدادات الكهربائية، وذلك بغية تطوير واقع المنظومة الكهربائية بكل مفاصلها ومستوياتها، ليصار إنجاز المشروع كاملاً خلال فترة لا تتجاوز سنتين.

مدير «محروقات» لـ«الوطن»:

بدء التسجيل على مازوت التدفئة أول أيلول ويصل للمواطن بعد التسجيل بيوم واحد

رامز محفوظ

صرّح مدير عام الشركة السورية لتخزين وتوزيع المواد البترولية «محروقات» مصطفى حصوية لـ«الوطن» بأن البدء بالتسجيل للعائلات للحصول على مادة مازوت التدفئة يبدأ في الأول من شهر أيلول القادم في كافة المحافظات السورية، على حين أن التسجيل للجرحى وذوي الشهداء يبدأ بتاريخ ١٥ آب الجاري.

ولفت حصوية إلى أن تزويد العائلات بالمازوت يتم خلال يوم واحد بعد التسجيل على المادة، مبيناً أن المادة متوفرة، وهناك أسطول سيارات توزيع كبير لتأمين العائلات بمازوت التدفئة.

من جهة أخرى وفي سياق توضيح موضوع الاستفادة من خدمة المسافر، لفت حصوية إلى أن مخصصات السيارة الخاصة المدعومة هي ١٠٠ ليتر شهرياً، وسواء سافر مالك السيارة أو لم يسافر فهذه الكمية لا تزيد مع السفر، لافتاً في الوقت نفسه إلى عدم وجود مخصصات سفر بالسعر المدعوم أي ٢٢٥ ليرة سورية للتر الواحد.

وأوضح حصوية أنه لا يوجد شيء اسمه خدمة مسافر، مشيراً إلى أن خدمة المسافر تعني انه يحق لمالك السيارة تعبئة سيارته بنفس اليوم بالسعر المدعوم بأكثر من محافظة أو بالسعر غير المدعوم بنفس اليوم بأكثر من محافظة.

٦٨٢ مليون ليرة للاستثمار في «السكر» عام ٢٠٢٠

الوطن

صرح المدير العام لمؤسسة السكر سعد الدين العلي لـ«الوطن» بأن الخطة الاستثمارية للعام ٢٠٢٠ تم إعدادها بمبلغ نحو ٦٨٢,٥ مليون ليرة سورية، بهدف تحقيق استمرار العملية الإنتاجية وتحسين نوعية المنتج، وزيادة المردود، من خلال خفض تكاليف الصيانة والحدّ من الهدر ما أمكن وإزالة نقاط الاختناق في الخطوط الإنتاجية.

وأشار إلى أنه تم إدراج مشروعين جديدين، واحد لإقامة معمل خميرة جديد، وآخر لإضافة خط تكرير السكر الخامي في شركة سكر تل سلحب.

ولفت إلى أنه تم إعادة تشغيل معمل الكحول وغاز الفحم في شركة سكر حمص بعد توقف دام عشرة أشهر بطاقة يومية تصل ١٢ طناً يومياً للكحول، بنوعيه الطبي والصناعي، وذلك بعد تخفيض المخزون المتراكم، وبيع أكثر من ٢٠٠ طن، إضافة إلى ٨٠ طناً أخرى تم التعاقد عليها مع وزارة الصحة، وسيتم تسويقها خلال الأشهر المتبقية من العام، مشيراً إلى أن أهمية محصول الشوندر تتأتى من كونه المحصول السكري الوحيد، ونظراً لعدم اقتصادية زراعته تقدمت المؤسسة بمقترحات للنهوض به، تتمثل بضرورة وضع التسعيرة الملائمة للشوندر التي تتناسب طرداً مع زيادة درجة الحلاوة، إضافة إلى ضرورة أن تكون الدورة الزراعية متكاملة تشمل زراعة القمح والقطن والشوندر السكري، وأي انكسار في محصول واحد يؤثر على الدورة الزراعية، وهذه تعد خسارة للفلاح.

وأشار إلى طول فترة بقاء المحصول في الأرض إذ تصل إلى ٩ أشهر، ما يؤثر بشكل مباشر على المحصول، الأمر الذي يتطلب ضرورة العناية شبه اليومية بالمحصول حتى لا يلجأ المزارع إلى زراعات بديلة لا تحتاج إلى مثل هذا الجهد.

«صناعة دمشق وريفها» تذكر الحكومة: متابعة الحملة الوطنية لمكافحة التهريب والتزوير ودعم التصدير

هناء غانم

جددت غرفة صناعة دمشق وريفها مطالبها من الحكومة، لمعالجتها ومتابعتها مع جميع الجهات المتعلقة بالعمل الصناعي، والتي تتلخص بداية بالتأكيد على حماية المنتجات الوطنية من خلال ضرورة الاستمرار بسياسة ترشيد استيراد المواد التي لها مثيل من المنتجات المحلية.

إضافة إلى إرسال قوائم المنتجات المحلية كبدائل عن المستوردات لاعتمادها من الجهات المعنية.

وبحسب كتاب أرسلته الغرفة إلى الحكومة (تلقت «الوطن» نسخة منه) فقد تم التأكيد على متابعة الحملة الوطنية لمكافحة التهريب والتزوير ودعم التصدير من خلال فتح المعابر البرية، وخفض أجور الشحن، ودعم المعارض، وتنشيط علاقات التعاون الاقتصادي مع الدول الشقيقة والصديقة، إضافة إلى تبسيط إجراءات استيراد المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج، إلى جانب التأكيد على أهمية معالجة التشوهات في التعرفة الجمركية.

وركزت المطالب على ضرورة إحالة مخالفات الصناعيين التموينية في أي محافظة إلى مكان وجود السجل الصناعي أو التجاري، إضافة للسماح باستيراد الباصات المستعملة للصناعيين أسوة باستيراد الآلات المستعملة، والأهم استمرار العمل مع هيئة المواصفات والمقاييس لتعديل العديد من المواصفات حسب طلب الصناعيين، ومنها خلال ٢٠١٨ مواد الزعتر والجبن المطبوخ ولبن العيران المنكه والصلصة وقساطل البلاستيك والصابون ومعطر الأرضيات.. وغيرها من المنتجات، إضافة لمشاركة الغرفة الفاعلة في اللجان الفنية الدائمة والفرعية المشكلة في الهيئة.

وأكدت الغرفة ضرورة المشاركة في دراسة مشاريع القرارات والقوانين الحكومية المتعلقة بالعمل الصناعي وإبداء الملاحظات عليها مثل قانون العمل وقانون التأمينات وقانون الاستثمار وقانون تحويل الشركات العائلة إلى شركات مساهمة.

إضافة إلى مشاركتها في أعمال لجنة دراسة تطوير وتحفيز قطاع الصناعات النسيجية بمختلف مكوناته مع وزارة الصناعة وصناعيي القطاع النسيجي بسورية حيث تم التوصل لتوصيات تم اعتمادها من اللجنة الاقتصادية لدعم صناعة النسيج العريقة.

وأكدت الغرفة أهمية تسوية المخالفات في أبنية المنشآت الصناعية على الوجائب، وتنظيم المخططات التنظيمية للمناطق الصناعية والمناطق المتضررة والتركيز على منح الصناعيين المتضررين إعفاءات مالية ضريبية لمدة ٥ سنوات من تاريخ معاودتهم للإنتاج.